حماية الأحداث والحصول على عدالة منصفة أبرز نقاشات الجلسات الأخيرة

وليد الدرعي

اختتم المؤتمر الدولي التاسع عشر لعلم الجريمة الذي استضافته الدوحة بتنظيم مشترك بين كلية الشرطة وكلية القانون بجامعة قطر والجمعية الدولية لعلم الجريمة أعماله أمس الأربعاء بمجموعة من الجلسات المتنوعة بمشاركة نخبة من الخبراء الدوليين والمختصين، أكد فيها المختصون والخبراء على أهمية حماية الاحداث وضمان حصولهم على محاكمات عادلة ومنصفة بالإضافة إلى ضرورة توفير كافة آليات حسن المعاملة داخل مراكز التحقيق.

وناقشت إحدى الجلسات موضوع ضحايا الجرائم وأوضح الدكتور دايمس توم من الجامعة الكاثوليكية في لوفين ببلجيكا في ورقة العمل التي قدمها خلال الجلسة مفهوم الضحايا بأنهم الأشخاص الذين أصيبوا بضرر سواء كان بدنيا أو عقليا أو معاناة نفسية أو الحرمان من التمتع بحقوقهم الأساسية، عبر أفعال أو حالات إهمال تشكل انتهاكا للقوانين الجنائية في الدول، مشيرا الى أنه يعتبر الشخص ضحية بمقتضى هذا التعريف بصرف النظر عما إذا كان مرتكب الفعل قد قبض عليه أم لا، وبصرف النظر عن العلاقة الأسرية بينه وبين الضحية.

وقال إن ضحايا الجرائم يجب أن تتم معاملتهم برأفة واحترام ويحق لهم الوصول إلى آليات العدالة والحصول على الإنصاف الفوري وفقا لما تنص عليه التشريعات في دولهم فيما يتعلق بالضرر الذي أصابهم، كذلك يجب تعزيز الاجراءات القضائية والادارية لتمكين الضحايا من الحصول على الإنصاف من خلال الإجراءات الرسمية أو غير الرسمية العاجلة والعادلة، فضلا عن تعريف الضحايا بحقوقهم في التماس الإنصاف من خلال هذه الاجراءات.

وأكد أهمية تعريف الضحايا بدورهم وبنطاق الإجراءات وتوقيتها وبالطريقة التي يبت بها في قضاياهم، بالاضافة إلى إتاحة الفرصة لعرضهم وجهات نظرهم مع أخذها في الاعتبار حيثما تكون مصالحهم عرضة للتأثر وذلك دون إجحاف بالمتهمين وبما يتوافق ونظام القضاء الجنائي في دولهم.

◄ حقوق الضحايا

وتحدث لارس هولمبرج من جامعة كوبنهاجن بالدنمارك حول حقوق الضحايا موضحا العلاقة بين الضحية ومراكز الشرطة وما يمارس ضدها من أمور تعسفية من منع حقها في التواصل مع الاشخاص الذين ترغب في التواصل معهم اثناء تواجدها في مراكز الشرطة، فضلا عن حقها في تواجد محامي اثناء التحقيق معها.

وأكد ان توفير المساعدة المناسبة للضحايا في جميع مراحل الإجراءات القانونية حق إنساني وواجب قانوني وسلوك أخلاقي يجب أن تؤديه الأجهزة المختصة وفي مقدمتها جهاز الشرطة في جميع دول العالم وهو ما تنادي به الأمم المتحدة.

وأشار إلى أن حقوق الضحايا كثيراً ما تضيع بسبب الإجراءات غير المناسبة التي تتخذها أجهزة الشرطة في بعض الدول أو من خلال ما تتعامل به تلك الأجهزة من إدارة الملفات الخاصة بالضحايا وطرق سير عملية التحقيق، حيث إنه من الممكن أن تأتي مثل تلك الأعمال بسبب قلة الخبرة أو النقص في التدريب مطالبا بضرورة تمكين الضحايا من الحصول على الإنصاف من خلال الإجراءات الرسمية.

وأوضح أن الحفاظ على حقوق الضحية تجعله يشعر بالأمان والاطمئنان والثقة بجهاز الشرطة، الأمر الذي يلقي بمسؤولية ثقيلة على عائق الأجهزة المعنية في سلوكها وأدائها المهني لتنفيذ المهام الموكلة اليها مما ينعكس على الدور الذي تلعبه الشرطة تجاه الضحية والذي يمكن أن يأتي بالكثير من النتائج الايجابية لصالح الضحية..

الدكتور ذياب البداينة:

مسألة المواطنة من عناصر القوة التي تمنع جنوح الأحداث

قدم الدكتور ذياب البداينة رئيس قسم المتطلبات العامة بكلية الشرطة ورقة عمل تناولت موضوع المواطنة – ضبط النفس – الحضور الديني والجنوح، حيث أشار إلى أن مسألة المواطنة هي من عناصر القوة التي تمنع جنوح الأحداث، وقد عرف المواطنة بأنها « عملية تعلم فردية وجمعية تراكمية وتفاعلية مستمرة بين الفرد والمجتمع، كما أنها عملية تشاركية وعقدية ومعرفية وعاطفية وقيمية عابرة للزمان والمكان، واقعية وافتراضية، وهي منتج اجتماعي في إطار من الاحترام المتبادل ونبذ العنف ضمن قيم التسامح وحقوق الانسان والديمقراطية.» كما قدم شرحاً لأشكال المواطنة والتي تشمل: المواطنة المدنية – المواطنة السياسية – المواطنة الاجتماعية المواطنة العفيفة والبعد المكاني. وأوضح ايضاً أساليب تعزيز المواطنة من خلال المستويات: الفردي المحلي – الكلي والكوني.

واختتمت الجلسة بدراسة قدمتها الباحثة ريزندي بازون مارينا، جامعة ساو باولو، البرازيل، حول الجوانب النفسية ذات الصلة بجنوح الأحداث وهي دراسة مقارنة بين المذنبين وغير المذنبين من الأحداث في البرازيل واسبانيا. وتهدف الدراسة إلى معرفة أوجه التشابه والاختلاف في جنوح الاحداث وفق سياقات ثقافية واجتماعية. وركزت الدراسة على المتغيرات النفسية والأحكام ضد الجانحين والتي ازدادت في السنوات الأخيرة. حيث أجريت الدراسة في عينة ضمت (210) أطفال أعمارهم بين الـ -15 19سنة.

سو مينغ يو:

الأحكام المسلطة على الأحداث يجب أن تكون متدرجة

قدمت الباحثة سو مينغ يو من كلية الحقوق بجامعة بكين للمعلمين بالصين. بحثاً حول تحول الأحداث في الصين: الحدود والمعالجة والمحنة. وكانت المقدمة حول النظام القضائي في الصين.. ثم تحدثت عن نظام العدالة التقليدية.. وبينت بالرسم البياني جرائم الأحداث في الصين في الفترة الزمنية من سنة 1990م وحتى سنة 2016م..

وأوضحت أن هناك عقوبات تطول الأحداث وفقا للمسئولية الجنائية، أو خطورة الجرائم المرتكبة. وهناك عقوبات ادارية كالتنبيه أو الحجز لمدة 15يوما.. أو الارسال إلى مدرسة اصلاحية أو السجن في الجرائم الكبيرة.